

قرار البرلمان الإستوني
المصادقة على
مفهوم تطور المجتمع المدني الإستوني
البرلمان الإستوني يقرر: المصادقة على مفهوم تطور المجتمع المدني الإستوني المرفق

المتحدث عن البرلمان الإستوني: توماس ساقوي
تالين، 12 كانون الأول (ديسمبر) 2002

مفهوم تطور المجتمع المدني الإستوني
مقدمة

إن مفهوم تطور المجتمع المدني الإستوني (EKAK) هو عبارة عن وثيقة تصف الأدوار المختلفة للقطاع العام والقطاع غير الربحي واللذين يكملان بعضهما البعض ومبادئ الهيئة في تطوير وتطبيق السياسات العامة وبناء المجتمع المدني.

تعتبر المبادرة المدنية ضرورية من أجل تشكيل المجتمع الإستوني والدولة الإستونية. إن صياغة المبادرة الذاتية للأمة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وتقويتها والتوسع فيها قد مكنها من تحقيق الأهداف الوطنية للإستونيين وضمنت التضامن واكتسبت الأهمية في توجيه جميع مناحي الحياة الإجتماعية. إحترام التعليم (حيث أنه سمة خاصة بالإستونيين) في تقاليد المجتمعات التعليمية؛ في الأنشطة المشتركة تم مزج الاهتمام الاقتصادي مع الاستعداد المتبادل للمساعدة؛ كانت المجتمعات المسرحية والكورالية مهداً لحضارتنا المهنية. والأهم من ذلك كله تمكن الإستونيون من خلال شبكة المنظمات المنشأة ذاتياً ومن خلال الحكومات المحلية، تمكنوا من خلق الفرص للمشاركة في إدارة القضايا العامة. إن استعداد عامة الشعب للتعاون سهل إمكانية بناء الدولة الإستونية، وبعد موجات الإحتلال تمت إستعادتها. وحتى في الوقت الحالي فإن الهيئات المدنية ضرورية وذلك لضمان استمرار العملية الديمقراطية في إستونيا والتي تضم تحت مظلتها جميع أفراد الشعب. حسب تقاليدنا، فإن الفرد الحر والدولة ليسا عدوين ولكنهما شريكين.

(EKAK) هي عبارة عن إقرار جهود التفاني المتبادل بين القطاع العام والقطاع غير الربحي من أجل دعم وإعلاء مكانة منظمات المواطنين المبادر بها ذاتياً. من خلال تأسيس الجمعيات التطوعية، يخلق الناس فرصاً جديدة للتعبير عن اهتماماتهم وقيمهم وأهدافهم، وأيضاً لحلقات النقاش العامة وحل المشاكل اليومية وتقديم المساعدة المتبادلة. إن أخذ الهيئات المدنية ومؤسساتها بعين الإعتبار ترفع من مستوى كفاءة السلطات العامة وشرعية السياسات العامة في عيون المواطنين.

(EKAK) مبنية على إدراك أنه بإسم نظام الحكم الديمقراطي الدائم والمتطور، فإن على القطاع العام أن يستمع لمواطنيه ويتعاون مع الأكثرية منهم. وعند إتخاذ القرارات، على القطاع العام أن يأخذ بعين الإعتبار الإهتمامات الخاصة لفئات المجتمع وقيمهم وأهدافهم وأن يأخذهم على محمل الجد حتى عندما يشكلون أقلية عددية. وفي نفس الوقت، تؤكد التجربة التاريخية التأثير الإيجابي على أنشطة المبادرات الذاتية. من خلال التأكيد على الهيئات المدنية والديموقراطية، فإن أفراد المجتمع ومنظماتهم والقطاع العام يمكن لهم أن يعملوا سوياً من أجل الحفاظ على القيم الأساسية التي تم سنها في دستور جمهورية إستونيا: الحرية، العدل والقانون، السلام الداخلي والسلام الخارجي، الرفاه والتقدم الإجتماعي، الشعب الإستوني وثقافته.

الأهداف المحددة للتعاون بين الجمعيات غير الربحية والقطاع العام ضمن هذا المفهوم هي كما يلي:

1. تعزيز المبادرة الشعبية والديمقراطية التشاركية،
2. دعم فكرة العمل التطوعي كونه إحدى السمات الأساسية للمواطن الفاعل،
3. تحسين مستوى تنفيذ والإعتراف بحقوق المواطن الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وواجباته،
4. إحساس المواطن بالمسؤولية تجاه الأسرة وأفراد المجتمع والجيران والدولة والعالم،
5. إدراك القيم والمبادئ والتي تشكل أساساً للتعاون بين القطاع غير الربحي والقطاع العام من أجل تأطير الإلتزامات المشتركة والحقوق والأولويات،
6. خلق بيئة مؤاتية لعمل وتعزيز الهيئات المدنية واعتبارها عاملاً محتوماً من أجل تطوير الديمقراطية،
7. تطوير نظام دعم للقطاع غير الربحي،
8. نشر الوعي للممارسات التعاونية وإدراك التعاون المطلوب للمؤسسات العامة والمواطنين ومؤسساتهم،
9. إشراك المواطنين ومؤسساتهم بشكل أوسع في عملية التطوير والتنفيذ والتحليل للسياسات العامة والممارسات القانونية وذلك من أجل تطوير قنوات وآليات اتصال ضرورية،
10. الإعتراف والأخذ بعين الإعتبار الحقوق والإهتمامات للمواطنين غير الممثلين بشكل كافٍ وهيئاتهم في تنظيم الحياة العامة،
11. خلق بيئة كفيلة بدعم الأعمال والمؤسسات الخيرية وانخراط القطاع التجاري بذلك.

حسب هذه الوثيقة، فإن مفهوم المواطنة يشير إلى كل الأشخاص الذين يعيشون وبشكل قانوني في إستونيا.

حسب هذه الوثيقة، الهيئات المدنية هي مختلف أنواع المؤسسات التي تم تشكيلها على أساس حرية المؤسسات التي لا تصبو للربح، مثل المنظمات غير الحكومية، المؤسسات، الإتحادات، الخ.

حسب هذه الوثيقة، نظام دعم المبادرة الشعبية هو عبارة عن تركيبة مؤسساتية (شبكة) تشكلت بتعاون مع الجمعيات غير الربحية والمؤسسات العامة كي تضمن روح التنافس والإستمرارية للهيئات المدنية.

المجتمع المدني يشير إلى التعاون الذاتي للمواطنين لمتابعة اهتماماتهم، مناقشة القضايا العامة والمشاركة في عملية صنع القرار، كما يشير إلى الإتحادات والشبكات والمؤسسات التي تعزز هذا التعاون.

مبادئ التعاون والقيم:

يقوم ممثلو القطاع العام والقطاع غير الربحي بالعمل سوياً تحت هذا المفهوم وبناءً على المبادئ والقيم التالية:

1. أداء المواطن:

أداء المواطن والمبادرة الذاتية والمشاركة التطوعية في مناحي الحياة العامة هي جانب متكامل للمجتمع الديمقراطي. السلطات العامة تدعم هذا الجانب من خلال توفير بيئة تشريعية ملائمة، إعلام عموم المواطنين بواجباتهم، وإشراك المواطنين ومؤسساتهم في تخطيط وتنفيذ القرارات ذات الصلة.

2. المشاركة:

المؤسسات غير الربحية هي قنوات في المجتمع الديمقراطي تمثل قيماً واهتمامات مختلفة. الناس يتلقون المعلومات عن مشاريع القرارات كي يبديون آراءهم. وهكذا فإن ممارسات القطاع العام سيكون لها مصداقية أعلى في نظر عامة الشعب عندما يتم أخذ المقترحات الناجمة عن النقاشات العامة بعين الإعتبار وذلك من قبل صانعي القرار السياسيين.

3. الإحترام:

في تطوير وتنفيذ السياسات، يلعب القطاع العام والقطاع غير الربحي أدواراً مختلفة ولكنهما يستفيدان بعضهما البعض. تحترم السلطات العامة حقوق المواطنين وهيئاتهم في تحديد أهدافهم وتنفيذ أنشطتهم ضمن إطار الدستور.

4. الشراكة:

الشراكة بين الهيئات المدنية والقطاع العام تعزز التعاون العملي توزيع المهام وذلك من أجل متابعة الإهتمامات العامة بفعالية أكثر.

5. المسؤولية والمساءلة:

فيما يتعلق بالأنشطة واستخدام المصادر المخصصة فإن العمل من أجل الصالح العام يتطلب الإنفتاح والمسؤولية والمساءلة من قبل القطاع العام والمؤسسات غير الربحية.

6. الإستقلالية السياسية للمبادرة الشعبية:

الهيئات المدنية هي حرة ومستقلة في تحديد أهدافها وقراراتها وأنشطتها. عندما تتلقى المبادرات الشعبية مخصصات من ميزانيات القطاع العام والمؤسسات، فإنه يجب تحاشي فرض القيود ذات الصبغة السياسية.

7. محاربة الفساد:

عند اختيار شركاء التعاون التعاقديين من الهيئات المدنية وتقويض خدمات أو مهام أخرى لهم، على المؤسسات العامة تجنب الدخول في علاقات ممكن بدورها أن تزيد من الفساد.

8. التنمية المستدامة والمتوازنة:

من خلال الأنشطة والتعاون المشترك، يعمل القطاع العام والقطاع غير الربحي من مبدأ التنمية المستدامة والمتوازنة.

9. المساواة في التعامل:

الهيئات المدنية والقطاع العام كلاهما يحترمان المساواة المبدئية لجميع المواطنين وأطر تمثيلهم للوصول إلى والمشاركة بمناحي الحياة العامة.

طرق تحقيق الأهداف:

لكي يتم تحقيق الأهداف المدرجة أعلاه، تطرح EKAK الحقوق والواجبات من خلال التعاون بين القطاع العام والقطاع غير الربحي والتي (الحقوق والواجبات) هي ذات الصلة بالإعتراف والتمثيل لكلا الطرفين وشراكتهم والسياسات التطويرية واستخدام المصادر وإيصال التقارير.

1. الإعراف والتمثيل:

الهيئات المدنية والقطاع العام:

- 1-1. تحديد قنوات الإتصال ذات الشفافية والسهولة الوصول، وإعلام الجماعات المهتمة وعموم الشعب؛
- 2-1. تمكين القطاع العام لتحمل مسؤولية تجاه عامة الشعب للإستخدام الأمثل للمصادر المخصصة لإتحادات المواطنين ضمناً توزيع واستخدام المصادر للأهداف المقصودة والشفافية وإيصال التقارير؛
- 3-1. تحاشي تضارب الإهتمامات للجهات التمثيلية؛

- 4-1. خلق ظروف تتمكن من خلالها الهيئات المدنية تعيين ممثليها من الأطراف والجان غير السياسية وفي نفس الوقت إحترام السلطة الممنوحة للجهات التمثيلية؛
- 5-1. الإعتراف بمظلة المؤسسات والشبكات التابعة للقطاع غير الربحي في تمثيل أعضائه، وهذا لا يستثني حق الهيئات المدنية المنفصلة كي تمثل اهتماماتها الخاصة؛
- 6-1. التأكيد على أنه ليس هناك أي هيئات مدنية أو مظلة مؤسسات تمثل إهتمامات كامل القطاع غير الربحي في العلاقات مع القطاع العام. المجالس التمثيلية المعترف بها بشكل موسع أو مظلة المؤسسات في أنماط أنشطة محددة تمضي قدماً من خلال المبادئ التالية في أدائها التمثيلي بخصوص القطاع العام:
- 1-6-1. تمثيل الإهتمامات المشتركة للأعضاء والداعمين، توضيح لأطراف القطاع العام كُنه العملية الإستشارية لعضويتهم ومسؤولية مَنْ هم؛
- 2-6-1. المساعدة في تطوير البنية التحتية من أجل مساعدة جماعات الإهتمام المختلفة كي تعبر عن رأيها و تصل إلى السلطات العامة؛
- 3-6-1. إبداء آرائهم للقطاع العام بطريقة منطقية من جدول زمني متفق عليه؛
- 4-6-1. دعم التعاون بين الأطراف المختلفة للقطاع غير الربحي.

2. الشراكة:

الهيئات المدنية والقطاع العام:

- 1-2. التعاون سوياً آخذين بعين الإعتبار مبادئ الصراحة، الثقة، التسامح، المرونة واحترام الطبيعة الخاصة للطرف الآخر؛
- 2-2. ضمن التعاون المشترك، البحث عن تمثيل واسع للأفراد والتأكيد على الدراية الكافية بتمثيلهم؛
- 3-2. توفير معلومات ضرورية لشركاء التعاون لجعل العملية فعالة أكثر، إذا دعت الحاجة فلا ضير من الإشارة إلى الطبيعة السرية لمثل تلك المعلومات وضمن السرية التامة للمعلومات المقدمة من الطرف الآخر؛
- 4-2. بدءاً من نقطة التعرف على الإهتمامات المشتركة، الإتفاق على متطلبات جدول زمني فعال؛
- 5-2. تعزيز وإعلام الداعمين، الأعضاء، الموظفين، الزبائن وعامة الشعب بمبادئ التعاون المشترك وأولويات العمل والممارسات الطيبة؛
- 6-2. التعريف بـ ودعم التعاون المشترك من خلال توفير المعلومات في وسائل الإعلام واللقاءات العامة مع الحرص على تجنب إبداء آراء عامة سلبية بهذا الخصوص.

3. تطوير السياسات:

الهيئات المدنية والقطاع العام:

- 1-3. التعاون في تأسيس وتنفيذ وتقييم السياسات في مجالات متعددة من خلال الأعضاء المخولين أو الممثلين وذلك حسب مجالات أنشطتهم وجدارتهم؛
- 2-3. ترتيب مجموعة الآراء والضرورية لتشكيل السياسات والمبادرة بسن القوانين، تقديمها للأطراف المخولة بشكل نظامي وحسب الجدول الزمني والصيغة المتفق عليهما.
- 3-3. الإعتبار لخبرة كل طرف في تشكيل السياسات والمبادرة بسن القوانين والتشاور مع هيئات المواطنين المختلفة وخاصة في مرحلة صياغة القوانين، مانحين لهم الوقت الكافي كي يصوغوا آراءهم؛
- 4-3. تقييم نتائج السياسات المختلفة والقوانين على المجتمع والبيئة في كلتا المرحلتين: الصياغة وما بعدها؛
- 5-3. تعزيز كفاءة الممثلين للمشاركة في عملية تشكيل وتنفيذ وتقييم السياسات؛
- 6-3. في ضوء إعداد السياسات المتعلقة بالأقليات، الأخذ بعين الإعتبار آراء هيئات المواطنين التي تمثل مثل تلك الأقليات وإشراكهم في صياغة التشريعات والمناظرات السياسية؛

3-7. صياغة ومتابعة الممارسات التعاونية من أجل تنظيم صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات وإشراك القطاع غير الربحي في عملية صنع القوانين.

4. المصادر:

الهيئات المدنية والقطاع العام:

4-1: استخدام الوسائل التي تحت تصرفهم للترويج للعمل التطوعي وإشراك المواطنين في حل المشاكل العالمية عن طريق العمل التطوعي؛

4-2. التأكد من أن الهيئات المدنية ليست محرومة من الأنشطة المكفولة بالقانون لتقوية دعائمها الاقتصادية وضمان سرية العمل ومعلومات حساسة أخرى؛

4-3. الإحتفال والإفصاح عن التخصيص، الإستخدام، إيصال التقارير والتحكم في المصادر المالية وغير المالية الضرورية من الصناديق العامة من أجل تطوير النظام الداعم للقطاع غير الربحي؛

4-4. استغلال أي فرصة لتقديم وتطوير نظام ضريبي يدعم المبادرة الشعبية والمؤسسات الخيرية من أجل رفع الإهتمام بالقطاع التجاري لدعم الأنشطة غير الربحية؛

4-5. التوضيح والإفصاح عن مبادئ ونظام ترحيل الخدمات للمؤسسات غير الربحية وتمويل تنفيذ إتفاقيات التعاون بين القطاع العام وهيئات المواطنين؛

4-6. إستخدام المصادر المخصصة للأهداف المقصودة بشكل فعال وإبداعى لضمان تحقيق الأهداف المعدة.

تنفيذ EKAK:

1. تتضمن الأولويات طويلة المدى لتنفيذ EKAK:

1-1. ارتفاع واضح في التعليم الشعبي وأعمال المواطن وتقوية ديموقراطية المشاركة؛

1-2. تقديم التعاون بناءً على مبادئ الشراكة بين القطاع العام والقطاع غير الربحي، تعزيز وتنفيذ الممارسات التعاونية وتشكيل شبكة تعاون؛

1-3. ضمان نظام دعم فاعل للمبادرة الشعبية.

2. تتضمن الأولويات قصيرة المدى لتنفيذ EKAK:

2-1. تحديد الظروف الضرورية للقطاع غير الربحي وديمومته، تطوير نظام تصنيف لهيئات المواطنين وتصنيف الإحصائيات.

2-2. تحديد وتطوير وتقوية هيئات الدعم والتعاون.

2-3. تعزيز الأخلاقيات وعلى مدى واسع لدى القطاع غير الربحي.

2-4. مراجعة القوانين المتعلقة بالهيئات المدنية، وإذا دعت الحاجة، صياغة التعديلات القانونية.

2-5. تفاصيل أكثر عن آليات إشراك ممثلي هيئات المواطنين في تطوير وتنفيذ السياسات في المجالات المختلفة والتشريع بشكل عام.

2-6. تحديد وتنظيم وتطوير نظام تمويل الهيئات المدنية من ميزانيات عامة وإبلاغ عامة الشعب بها.

2-7. تحسين قنوات الاتصال وآليات تقديم الملاحظات بين القطاع العام والمجتمع.

2-8. تطوير عملية إكمال وتنفيذ إتفاقيات التعاون بين القطاع العام والقطاع غير الربحي.

2-9. تطوير المعايير العامة لتقديم الخدمات العامة والمبادئ ومعايير الجودة لترحيل الخدمات العامة إلى القطاع غير الربحي.

2-10. فحص وتحديث مواد التدريب ومناهج التعليم الشعبي وتنظيم دورات على رأس العمل لمدرسي التعليم الشعبي.

2-11. البدء ببث البرامج الممولة حكومياً في وسائل الإعلام فيما يتعلق بالأنشطة المشتركة للمبادرة الشعبية والقطاع العام، وتوفير قسم مصغر ذي صلة على الملقم الإلكتروني الحكومي.

تستخدم الهيئات المدنية والسلطات العامة مرافقها من أجل الترويج والدعاية لـ EKAK وأفكارها الرئيسية، القيم، المبادئ وأولويات العمل، الحقوق والواجبات للأطراف من أجل التعاون والممارسات الطيبة. أن السلطات العامة هي على دراية بأن الأساسيات ومبادئ العمل لهيئات المواطنين هي جزء أساسي من متطلبات مؤهلات الموظفين الرسميين.

سوف تقوم حكومة جمهورية إستونيا وممثلو الهيئات المدنية بتشكيل لجان مشتركة لإطلاق نظام خطط عمل لتنفيذ EKAK من أجل إنجاز هذه الخطط وتقييم نتائجها.

سوف يقوم برلمان إستونيا (Riigikogu) مرة كل سنتين بمداومات بخصوص تنفيذ EKAK وتطوير المجتمع المدني كأهمية وطنية قصوى.